

Distr.
GENERAL

A/51/488
14 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١١ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ بء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة وبرامجها القيام، في نفس وقت تقديم توصيات مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة، بموافاتها بالتدابير التي اتَّخذت أو التي ستتخذ استجابة لتلك التوصيات.

٢ - وقد أعد هذا التقرير وفقا لذلك على افتراض أن الجمعية العامة ستوافق، في دورتها الحالية، على جميع التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^(١). والمعلومات مقدمة عن التدابير التي اتَّخذت أو التي ستتخذ لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك تقديم جدول زمني، حسب الاقتضاء.

٣ - وقد أولي الاعتبار أيضا، لدى إعداد هذا التقرير، لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، (ولا سيما أحكام الفقرتين ٩ و ١٠ من الجزء ألف، والفقرتين ٣ و ٤ من الجزء بء، والفقرتين ٣ و ١٠ من الجزء جيم)، و ٢٠٤/٥٠ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ولا سيما أحكام الفقرة ٤.

ثانيا - تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٠
من تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٤ - أوصى المجلس، في الفقرة ١٠ (أ)، بشأن موضوع الرقابة على الميزانية، بما يلي:

"ينبغي تحسين الرقابة على الميزانية على مستوى مراكز المسؤولية عن طريق إجراء تمحيص أدق بإصدار تقارير عن الانحرافات. وينبغي ضمان فرض رقابة صارمة على تنفيذ الصناديق الاستئمانية للميزانية كما ينبغي تعديل شكل التقارير الدورية المتصلة بتنفيذ الميزانية لكي يتسنى إجراء استعراض أكثر أهمية للنفقات."

٥ - وعملا بتوصية المجلس، ستقوم الإدارة بتعديل شكل تقارير المخصصات بحيث تشمل عمودا عن عمليات إعادة التوزيع، كما ستستعين بتقارير محوسبة عن الانحرافات لتعزيز الرقابة على الميزانية. بيد أن نظام معلومات الميزانية لا يمكنه استيعاب إضافة توقعات نصف سنوية لنفقات الصناديق الاستئمانية.

٦ - وفي توصية ذات صلة بالموضوع وتعلق بافتراضات الميزانية، أوصى المجلس، في الفقرة ١٠ (ب)، بما يلي:

"بدلا من استخدام آخر أسعار الصرف المتاحة، ينبغي أن توضع افتراضات الميزانية المتعلقة بأسعار الصرف المعمول بها على أساس طريقة المتوسط."

٧ - مع أن استخدام طريقة المتوسط لإعداد التوقعات المتعلقة بمعدلات التشغيل أثبت، في الماضي، أنه أكثر دقة، فإنه ليس من المستصوب التحديد المسبق للطريقة التي يتعين استخدامها في إعداد توقعات الميزانية أو إعادة حساب التكاليف الخاصة بها سواء أكان ذلك بطريقة المتوسط أو طريقة الشهر الأخير. وينبغي اتخاذ هذا القرار في وقت القيام بكل عملية من عمليات إعادة حساب التكاليف. وفي الظروف التي يكون فيها المتوسط أعلى من معدل آخر الشهور المتاحة، سيكون من الأنسب، فيما يبدو، استخدام معدل آخر الشهور المتاحة لكي يكون التقدير الناشئ عن عملية إعادة حساب التكاليف تقديرا أقل. ولذلك فإنه يتعذر على الإدارة أن تلزم نفسها باستخدام طريقة المتوسط في جميع الحالات.

٨ - وأوصى المجلس كذلك، في الفقرة ١٠ (ج)، بما يلي:

"ينبغي وضع معدلات التضخم للأصناف غير المرتبطة بالوظائف على أساس اتجاهات الأسعار المتعلقة بسلة السلع والخدمات التي تشتريها مراكز العمل عادة. ولهذا الغرض، ينبغي جمع البيانات الضرورية لمراكز العمل الرئيسية."

٩ - ليس لدى الإدارة حالياً موارد كافية لجمع بيانات عن التضخم وفقاً لأي نمط استهلاك معين لكل مركز من مراكز العمل. ومع ذلك، فإنه من المتوقع إعداد استبيان يكون محدداً بالنسبة لكل مركز عمل من مراكز العمل الرئيسية، وسيكون من شأنه تيسير عملية استعراض الزيادات في الأسعار.

١٠ - وفي توصية ذات صلة بالموضوع وتعلق بافتراضات الميزانية، أوصى المجلس، في الفقرة ١٠ (د)، بما يلي:

"بدلاً من وضع افتراضات موحدة فيما يتعلق بالتوظيف المؤجل من أجل جميع مراكز العمل، ينبغي استخدام معدلات شغور ملائمة لكل مركز عمل على حدة، على أساس الاتجاهات السابقة".

١١ - ترد آراء الإدارة بشأن هذا الموضوع، بوضوح، في الفقرة ١١٦ من تقرير المجلس. وكما جرى إيضاحه في هذه الفقرة، فإن الإدارة تدرك مدى صحة توصية المجلس من الناحية التقنية، لكنها ترى أنه من الملائم الاستمرار في الممارسة الحالية.

١٢ - وأوصى المجلس كذلك، في الفقرة ١٠ (هـ)، بما يلي:

"ينبغي تعديل تقارير تنفيذ الميزانية المقدمة إلى الجمعية العامة لتتضمن النفقات الفعلية والتنفيذ في وقت أقرب من نهاية فترة السنتين".

١٣ - ترد آراء الإدارة بشأن هذا الموضوع، بوضوح، في الفقرتين ١٢٢ و ١٢٣ من تقرير المجلس. وكما جرى إيضاحه في هاتين الفقرتين، فإن نظام التخصيص الحالي لا يتيح تحليل النفقات استناداً إلى النفقات الفعلية بعد الثمانية عشر شهراً الأولى من فترة السنتين. وستشرح الإدارة عامل التضخم بمزيد من التفصيل في تقارير الأداء المقبلة.

١٤ - ونتيجة لاستعراض المجلس لعملية إدارة الشراء عموماً، قدم المجلس عدداً من التوصيات وردت بالتفصيل في الفقرة ١٠ (و) على النحو التالي:

"١" ينبغي تحليل احتياجات الرقابة الداخلية في الهيكل المعدل لشعبة المشتريات والنقل ووضع نظم ملائمة للرقابة الداخلية؛

"٢" ينبغي اتخاذ إجراءات لوضع نظام موحد ويعول عليه للمعلومات الإدارية وكذلك قاعدة بيانات شاملة تتضمن حالات الشراء المرتفعة القيمة التي استثنيت من عملية طرح المناقصات؛

"٣٣" ينبغي طوال الوقت استعراض معايير تقييم وإجراءات تسجيل الموردين الموضوعية بموجب دليل الشراء المنقح لإجراءات الموردين لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لإدخال المزيد من التعديلات عليه؛

"٤٤" ينبغي وضع مبادئ توجيهية مفصلة بشأن طرق طلب تقديم العطاءات تشمل مختلف جوانب الشراء؛

"٥٥" ينبغي أن تحدد مقدما الاحتياجات من السلع والخدمات وفئاتهما الملائمة خلال فترة سريان عقود النظم المقترحة وذلك من خلال تحسين تخطيط الشراء في المنظمة".

١٥ - ينبغي ملاحظة أن نظام المجموعات الذي يتولى في ظله قسمان للمشتريات المسؤولية عن رقابة أربع مجموعات لكل قسم، قد أنشئ لتحقيق التوازن والترشيد في التكاليف المتعلقة بشراء السلع. وهو يكفل تعزيز الإشراف على الموظفين و يتيح العمل بآليات مراقبة داخلية كافية، ومن ثم فإنه يعالج الشواغل التي عبّرت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والواردة في تقريرها A/50/7/Add.13، والتي يشير إليها المجلس.

١٦ - وتعتبر الإدارة أن وجود نظام للمعلومات الإدارية المتكامل هو أمر أساسي لتعزيز الرقابة على عملية الشراء. وتمشيا مع ما ورد في الفقرة ٢٧ من التوصية ١٠ (و)، فإن قاعدة البيانات الحالية، التي تتضمن بيانات بالغة الأهمية عن الشراء، إلى جانب إدخال حقل إضافي يتعلق بالاحتياجات الفورية للعمليات، واستخدام نسخة محسنة من برنامج المشتريات المحوسب Realty تعمل جميعها على تعزيز إنشاء نظام معلومات موحد لشعبة المشتريات والنقل.

١٧ - وقد تم إنشاء فريق من موظفي المشتريات لاستعراض الطلبات المقدمة من الموردين في القائمة الحالية وقد تم الانتهاء تقريبا من عملية إعادة التسجيل. وعملية تسجيل الموردين هي عملية جارية. ولذلك، سيجري استعراض معايير وإجراءات التقييم من وقت لآخر لتحديد أي تعديلات أخرى يتعين إدخالها على أساس الخبرة المكتسبة.

١٨ - وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١٠ (و) ٤٤ المتعلقة بوضع مبادئ توجيهية بشأن طرق تقديم العطاءات تشمل مختلف جوانب الشراء، فسيتم وضع هذه المبادئ على أساس المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بسياسات طرح العطاءات واختيار الموردين.

١٩ - وتواصل الإدارة العمل نحو بلوغ هدف تحديد الفئات المناسبة من السلع والخدمات الملائمة للعقود الإطارية، وذلك عن طريق تحسين تخطيط الشراء. وتتمثل بعض الإنجازات التي تحققت في مجال عمليات

حفظ السلام في عقود الخدمات السوقية، وعقود حصص الإعاشة، والطائرات المؤجرة لأجل طويل، والاحتياجات من المركبات، والبنزين والزيوت ومواد التشحيم، والزي الرسمي والتجهيزات. وهناك أمثلة مشابهة في المقر وتشمل: عقود الصيانة الكهربائية والتشديد، وخدمات التنظيف والحراسة، وعقود السفر، وعقود خدمات المطاعم، ونقل المتعلقات المنزلية، وتوكيلات الشحن، ولوازم المكاتب، وأثاث المكاتب، وإمدادات الورق، وخدمات الطباعة، والعديد من أوامر الشراء الشاملة. وتسعى الإدارة إلى زيادة استخدام العقود الإطارية إلى المدى الذي يمكن معه تحقيق الاقتصاد والانجاز بصورة أفضل. وعملا بهذه التوصية، تبذل الجهود لتحديد الأصناف التي تناسب العقود الإطارية ولوضع آلية لشراء هذه الأصناف عن طريق العقود الإطارية.

٢٠ - وستتخذ الإدارة التدابير الملائمة لتنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ز)، التي أوصى فيها المجلس بما يلي:

"ينبغي أن تقوم إدارة بريد الأمم المتحدة بوضع استراتيجية تسويق ملائمة مع مراعاة إمكانية زيادة حصة مبيعات الوكلاء والحاجة إلى تقليل تكلفة المبيعات إلى الحد الأدنى".

٢١ - وتتفق الإدارة في الرأي مع المجلس في توصيته بشأن برنامج الابتكارات التكنولوجية، الواردتين في الفقرتين ١٠ (ح) و (ط)، بأنه:

"ينبغي مواصلة بذل جهود مستمرة لزيادة وصول المستخدمين إلى مشروع الأقراص الضوئية عن طريق توفير المعلومات اللازمة بشأن مدى فائدة النظام".

"ينبغي إحياء الفريق العامل التابع لمجلس الابتكارات التكنولوجية كما ينبغي التعجيل بوضع سياسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات تنص، في جملة أمور، على توحيد المعدات والبرامج الحاسوبية".

٢٢ - وستتخذ الإدارة التدابير المناسبة لتنفيذ توصيات المجلس بشأن خدمات المؤتمرات على النحو الوارد في الفقرة ١٠ (ي):

"١١" ينبغي وقف ممارسة الاحتفاظ بمعلومات بشأن ناتج الموظفين الدائمين وموظفي المساعدة المؤقتة معا في دوائر الترجمة، وينبغي رصد ناتج موظفي المساعدة المؤقتة على ضوء النفقات العامة المتكبدة لاستخدامهم؛

"٢٢" ينبغي وضع بيانات موثوقة تتعلق بمختلف الأنشطة في خدمات المؤتمرات، وإجراء دراسة متعمقة لتكاليف الخدمات لتحديد متوسط التكلفة في كل دائرة؛

"٣٣" ينبغي إعادة النظر في معايير عبء العمل وتنقيحها بالزيادة مع مراعاة الفوائد التي تجنى من تنفيذ برنامج الابتكارات التكنولوجية".

٢٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٠ (ك) من تقريره، بأنه من أجل تبسيط عملية استخدام الخبراء الاستشاريين في مؤسسات الأمم المتحدة:

"١٠" ينبغي إعداد اختصاصات الخبراء الاستشاريين بدقة أكبر، بما في ذلك مواعيد إنجاز الأهداف والمرامي والنواتج. وينبغي إصدار مبادئ توجيهية لجميع المنظمات والإدارات التي تطلبها؛

"٢٠" لضمان اختيار الخبراء على أساس تنافسي أكثر، ينبغي العمل على تشييط جميع الاقتراحات المتعلقة بالنظر في أمر مرشح وحيد لغرض التعيين. وينبغي وضع القواعد الملائمة لاختيار الخبراء الاستشاريين من قاعدة جغرافية أوسع نطاقاً؛

"٣٠" ينبغي أن يطلب إلى الوحدات التي تطلب خبراء استشاريين أن تخطط احتياجاتها من موظفي المشاريع والبرامج مسبقاً وأن تتيح مهلة كافية من الوقت لمختلف دوائر شؤون الموظفين داخل المنظمة ليتسنى اتخاذ إجراءات التوظيف اللازمة وفقاً للقواعد السارية؛

"٤٠" ينبغي تحسين إمكانية وصول المسؤولين عن شؤون التوظيف في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية إلى المعلومات المقارنة بشأن أتعاب الخبراء الاستشاريين. وينبغي تسجيل أساس تحديد أجور الخبراء الاستشاريين؛

"٥٠" ينبغي إعادة النظر في استمارة تقييم الخبراء الاستشاريين لجعلها أكثر تفصيلاً وتبين بشكل أوضح نوعية عمل الخبير الاستشاري وقدرته على الاضطلاع بمهام في المستقبل".

٢٤ - وجرى إبلاغ المجلس بأن هناك إجراء معمولاً به ويتم بموجبه تحديد شروط ومؤهلات أي خبير استشاري. ويتضمن النموذجان P.104 و P.104/A استمارة التكلفة بالعمل، وتواريخ البدء والانتهاج منه، والخبرة والمؤهلات المكتسبة. ويتضمن النموذجان أيضاً "استمارة تقييم" تقدم مع طلب المدفوعات النهائية ويقوم فيها المكتب الطالب بتقييم أداء الخبير الاستشاري. وستتخذ الإدارة تدابير لضمان إعداد اختصاصات أكثر دقة وشمولاً للخبراء الاستشاريين.

٢٥ - وفيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين، فإن الإدارات الفنية والمكاتب الطالبة نظرا لاحتياجاتها المحددة والقيود الزمنية وعدم توفر مرشحين آخرين، قد تقوم بالاختيار على أساس مرشح وحيد. بيد أن عليها، في هذه الحالات، أن تعلق سبب هذا الاختيار في النموذج P.104/A.

٢٦ - وفيما يتعلق بإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، فإن الملاحظة التي أبدتها المجلس بأن يكون السبب الرئيسي لتعيين مرشح وحيد هو أن يكون الخبير حجة معترفا بها في مجاله، وليس هناك بديل آخر معروف، هي ملاحظة لها أهميتها. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أيضا أنه في كثير من الحالات يتم اقتراح المرشحين واختيارهم من قبل الحكومات أو المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمعضلة التي تواجه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في تقديم التعاون التقني هي ما إذا كان عليها أن تستجيب سريعا للطلبات العاجلة وتعيين الخبير الاستشاري المؤهل والمتاح بسهولة، أو أن تصر على إجراء بحث واسع النطاق عن مرشحين بدليين، وهو الأمر الذي قد يؤدي، بسبب التأخير، إلى تعريض تنفيذ المشروع للخطر. وفي الظروف الراهنة للتعاون التقني، حيث يقل الطلب على مهام الخبراء التقليدية الطويلة الأجل، وتفضل عليها مهام الخبرة الاستشارية المتخصصة القصيرة الأجل والتي تتطلب استجابة سريعة، فإن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ترى أن ممارسات التعيين لا ينبغي أن تكون جامدة على نحو مغالى فيه. وفي حين ينبغي الحفاظ على مبدأ العالمية والوضوح، فإن أي نهج واقعي يقتضي معاملة التعيينات الفردية على أساس ما تتطلبه ضرورات كل حالة على حدة.

٢٧ - وجرى الإحاطة بملاحظة المجلس التي مفادها أن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تقوم بتعيين الخبراء الاستشاريين من عدد محدود من البلدان المتقدمة النمو؛ وينبغي أيضا التذكير بأنه يتم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين المحليين على نطاق واسع في مهام خدمات الدعم التقني على مستوى البرامج. وستواصل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بذل قصارى جهدها لتعيين الخبراء على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن. ولكن حينما تطلب الخدمات خلال مهلة قصيرة، كما هي الحال في أحيان كثيرة، فإنه غالبا ما يكون من الأنسب والأجدي تعيين الشخص المتاح الذي يكون قد سبق له أن اضطلع، بصورة مرضية، بأنشطة مماثلة للبرنامج وفي ظل ظروف مشابهة.

٢٨ - وبغض النظر عن حالات الضرورة المشار إليها، ستقوم الإدارة باتخاذ التدابير المناسبة لكي تقوم الإدارات الفنية والمكاتب باتباع توصيات المجلس في هذا الصدد إلى أقصى مدى ممكن.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ك) '٣'، سيجري تذكير جميع الإدارات والمكاتب بالشرط المتعلق بإتاحة مهلة كافية لتحديد أفضل مرشح ممكن لمهمة الخبرة الاستشارية المطلوبة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإقرار بأنه ستكون هناك دائما حالات يتم فيها الاختيار في آخر لحظة، وهي تتصل غالبا بحالات الطوارئ.

٣٠ - وتقبل الإدارة بتوصية المجلس الواردة في الفقرة ١٠ (ك) '٤'، وتود أن توضح أن الأتعاب التي تقترحها المكاتب الطالبة تكون في معظم الحالات في حدود المعقول. وبالنسبة إلى الملاحظة ذات الصلة التي أبدتها المجلس بشأن تسجيل أساس تحديد الأجر، ينبغي ملاحظة أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ سجلت الأساس لتحديد الأجر عن طريق اعتماد إجراء عام لمقارنة المدفوعات بما يمكن أن يحصل عليه أحد الموظفين الفنيين المعيّنين لنفس الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤخذ في الاعتبار، عند تحديد مستوى أجر الخبراء الاستشاريين، عوامل مثل طبيعة عمل المهمة الموكلة، وحجم العمل ودرجة تعقده، والأجر الذي يدفع عن عمل الموظفين في المشاريع المشابهة، والمؤهلات والخبرة. وفي إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، يقوم موظفو شؤون التوظيف بتقديم العروض على أساس استعراض البيانات المقارنة الخاصة بمنظمات أخرى. بيد أنه في بعض الحالات، تقوم الحكومات باختيار خبراء استشاريين على درجة كبيرة من الخبرة ويطلبون أتعابا عالية.

٣١ - وتقبل الإدارة بتوصية المجلس الواردة في الفقرة ١٠ (ك) '٥'. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن "استمارة التقييم" في النموذج P.104 تنص على تقييم عمل الخبير الاستشاري وتقتضي أيضا من الموظفين المسؤولين تقديم توصيات عما إذا كان ينبغي تسديد المدفوعات للخبير الاستشاري بالكامل، ويولى الاعتبار لإعادة الاستعانة بالخبير الاستشاري في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، وكما أوصى المجلس، فسيولى الاعتبار لأفضل السبل لتنقيح استمارات التقييم هذه من أجل الحصول على تعليقات أكثر تفصيلا من المكاتب الفنية بشأن مواطن القوة والضعف لدى الخبراء الاستشاريين، وضمان حصول إدارات شؤون الموظفين المعنية على التغذية الراجعة اللازمة.

٣٢ - وفي الفقرة ١٠ (ل)، يوصي المجلس بما يلي:

"ينبغي إعادة النظر في مدى معقولة منحة السفر الإجمالية للنظر فيما إذا كان منح نسبة مئوية منخفضة من أدنى الأسعار الكاملة للسفر بالدرجة الاقتصادية يشكل تعويضا كافيا بموجب الخطة".

٣٣ - ستبقي الإدارة قيد الاستعراض مدى سلامة النظام المعمول به حاليا فيما يتعلق بتسديد نسبة ٧٥ في المائة من السعر الكامل المعمول به للسفر بالدرجة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن دفع المبلغ الإجمالي لا يشمل فقط تكاليف السفر بالطائرة والمصروفات النثرية في محطات السفر، والشحنات غير المصحوبة، والأمتعة الزائدة المصحوبة، وبدل الإقامة اليومي لمرات التوقف المأذون بها، ونفقات استخراج التأشيرات، لكنه أيضا يحمل الحاصل عليه جميع المخاطر والمسؤوليات المرتبطة بشراء تذاكر السفر المخفضة وغير القابلة للاسترداد.

٣٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٠ (م) من تقريره بما يلي:

"ينبغي وضع نظام للمراجعة الدورية للحسابات المتعلقة بالمطالبات لدى مكاتب شركات التأمين الطبي للتأكد من صحة المطالبات التي تقدمها. وينبغي بحث إمكانية الحصول على عطاءات تنافسية قبل منح عقود التأمين الطبي والتأمين على الأسنان في المستقبل".

٣٥ - تقبل الإدارة بهذه التوصية وسوف تضع نظاما للمراجعة الدورية للحسابات المتعلقة بالمطالبات. وستنفذ في المستقبل عملية الحصول على عطاءات تنافسية من شركات التأمين الصحي حينما تقرر لجنة التأمين الصحي والتأمين على الحياة الهياكل الجديدة لخطة التأمين الصحي. وسيكفل هذا النهج أن تؤخذ في الاعتبار جميع العوامل المتصلة بتطبيق خطة تأمين صحي جديدة، مع مراعاة مصالح الموظفين والمتقاعدين. وسيكفل هذا النهج أيضا أن يؤدي الشراء التنافسي، الذي يعد في حالة التأمين الصحي مهمة بالغة التعقيد ومستنفدة للوقت، إلى بلوغ أفضل عقود للتأمين يمكن الحصول عليها في وقت يعد فيه الأخذ بهيكل جديد لخطط التأمين الصحي أحد الأمور التي تخدم مصالح المنظمة والمشاركين في الخطة على السواء.

٣٦ - وتقبل الإدارة بجميع توصيات المجلس المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات، على النحو الوارد في الفقرات ١٠ (ن) إلى ١٠ (ف)، وهي كالتالي:

"(ن) ينبغي تعزيز تغطية المراجعة الداخلية لحسابات البرامج القطرية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف تقصير دورة مراجعة الحسابات وتغطية الأنشطة المصنفة بوصفها ذات درجة عالية من الخطورة بصورة أكثر تكرارا؛

"(س) ينبغي جعل قاعدة بيانات أنشطة مراجعة الحسابات أكثر شمولاً لضمان إدراج جميع أنشطة مراجعة الحسابات والأنشطة ذات الصلة والموارد المتاحة فيها؛

"(ع) ينبغي التعجيل بوضع خطة ملائمة متوسطة الأجل لمراجعة الحسابات كما أوصى بذلك المجلس في تقرير سابق؛

"(ف) ينبغي استعراض جميع توصيات مراجعة الحسابات لجميع الفترات السابقة لتحديد المسائل الأكثر أهمية وصلة بالموضوع ومتابعتها".

٣٧ - وفيما يتعلق بإدارة البرنامج الإحصائي، ترد توصيات المجلس في الفقرات ١٠ (ص) إلى ١٠ (ر)، كالتالي:

"ينبغي تحسين تخطيط ورصد نواتج البرنامج عن طريق تحديد الاحتياجات من الوقت والموارد لمختلف النواتج تحديدا رسميا إلى حد أبعد".

"ليتسنى إجراء رصد ذي قيمة أكبر لأداء البرنامج، ينبغي تقدير الموارد اللازمة لكل ناتج بقدر أكبر من الدقة".

"لوضع خطة ملائمة لتنفيذ البرنامج، ينبغي أن تقوم شعبة الإحصاءات بما يلي:

١٠٠٠ تحديد كل ناتج أو نشاط إحصائي بوصفه مشروعاً، والتخطيط وفقاً لذلك؛

١٠٠١ الإشارة في عملية التخطيط إلى تخصيص الوقت والموارد للأنشطة المحددة التي ليست لها نواتج مثل خدمات الهيئات التداولية؛

١٠٠٢ إدراج هدفي الكفاءة وجودة الأداء بالنسبة لكل ناتج، وكذلك خطط وأهداف لأنشطة مراقبة الجودة".

٣٨ - وتحيط الإدارة علماً بتوصيات المجلس فيما يتعلق بتصميم أهداف محددة للأداء، وتتفق معه في الرأي على أن تدابير مثل دقة المواعيد، والشمول، والموثوقية، والملاءمة، والاستعمال، هي أمور أساسية لتنفيذ برنامج الإحصاءات. كما تشاطر الإدارة المجلس رأيه بأنه ينبغي أن يكون هناك ترابط وثيق بين استخدام الموارد وإنجاز البرنامج. وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن التحدي المتمثل في تحديد التكلفة الكاملة لتحقيق النواتج، بما في ذلك الاستعانة بأساليب قياس العمل أو غير ذلك من أساليب الميزنة الصفرية، على النحو الذي اقترحه المجلس، إنما ينطوي على نطاق كبير من مسائل البرمجة، والميزنة، وإدارة شؤون الموظفين، وعوامل أخرى. ولذلك، ستجري متابعة هذه المهمة في سياق إصلاح إداري أوسع نطاقاً في الأمانة العامة، بما في ذلك تنفيذ نظام تقييم الأداء، وسيتوقف ذلك أيضاً على طرائق تحديد الدول الأعضاء لبرنامج عمل المنظمة.

٣٩ - وفيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني، ترد توصية المجلس في الفقرتين ١٠ (ش) و ١٠ (ت)، كالتالي:

"في مشاريع التعاون التقني، ينبغي وضع معايير على أساس التجربة السابقة لاختيار مدى صحة الافتراضات المتعلقة بإنجاز المشاريع على حدة وتخصيص الموارد؛

"ينبغي لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية أن تخذ إجراءات أشد عندما تؤدي العوامل الخارجية إلى حالات تأخير مفرط في تنفيذ أنشطة المشاريع، كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات الملائمة للتغلب على الصعوبات الناشئة من العوامل الداخلية".

٤٠ - توافق الإدارة على توصيات المجلس، وقد تم بالفعل اتخاذ عدد من التدابير تحقيقاً لهذه الغاية. ويجري عقد اجتماعات دورية بشأن المسائل المتصلة بالإنجاز على مستوى الفروع في إدارة خدمات الدعم

والإدارة من أجل التنمية، وأنشئت فرقة عمل معنية بالإنجاز وتعبئة الموارد تقدم تقارير نصف شهرية إلى وكيل الأمين العام، وتتناول مختلف أسباب انخفاض مستوى الإنجاز، وتقدم توصيات بالحلول الممكنة. وبالإضافة إلى فرقة العمل، تم إصدار تقارير إدارية مختلفة وتقديمها إلى الإدارة بهدف إجراء تحليل لحجم العمل على مستوى الفروع للقيام بدرجة أكبر بتحديد المواقع التي يمكن إجراء مزيد من التحسينات أو التعديلات بشأنها. وستواصل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وضع أدوات القياس وتنقيح الإجراءات الداخلية من أجل تحقيق تحسينات ملموسة في عملية الإنجاز.

٤١ - وتدرك إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تمام الإدراك ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام إلى بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على الإنجاز وعلى الأداء، مثل تحسين التخطيط ورصد أنشطة المشاريع وإصلاح ممارسات وإجراءات العمل بغية تحقيق المزيد من الفعالية. وقد جرى بحث هذه الجوانب في سياق استعراض الفعالية الذي أجرته الإدارة كما تقوم بدراسته حالياً فرقة العمل المشار إليها أعلاه. وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، ينبغي ملاحظة أنه يتعذر في أحيان كثيرة التنبؤ بالمشاكل التي قد تحدث داخل البلدان والتي يكون لها تأثيرها الضار على الإنجاز. ولا يكون أمام إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ما يمكنها القيام به حينما تتأخر الموافقات الحكومية سوى إرسال المزيد من برقيات المتابعة أو طلبات التدخل من الممثل المقيم.

٤٢ - وترد توصيات المجلس بشأن تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها في الفقرة ١٠ (ث) من تقريره، وهي كالتالي:

"لتحسين نوعية تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها في المنظمة، يوصي المجلس بما يلي:

"١" ينبغي تشجيع الإدارات على تحديد أنشطتها تحديداً كمياً في الميزانيات البرنامجية المقترحة بما ييسر تحسين الرصد والتقييم؛

"٢" ينبغي أن تقوم الإدارات ذاتها بتحديد نواتج البرامج ومواعيد إنجاز النواتج تحديداً كمياً على أساس المبادئ التوجيهية الملائمة التي تصدرها الوحدة المركزية للرصد والتفتيش. وبعد ذلك ينبغي أن تستعرض الوحدة تلك النواتج؛

"٣" ينبغي إصدار مبادئ توجيهية إلى جميع الإدارات لتضع إجراءات رسمية للرصد. وفضلاً عن ذلك، ينبغي إنشاء قاعدة بيانات مركزية لإجراءات الرصد لضمان تحسين الإشراف في عملية الرصد؛

"٤٤" ينبغي للوحدة المركزية للرصد والتفتيش أن تقدم للإدارات المعنية تغذية ارتجاعية بشأن ما تلاحظه من مواطن الضعف في أداء البرامج في نهاية الـ ١٢ شهرا، والـ ١٨ شهرا من فترة السنتين؛

"٥٥" ينبغي زيادة عدد التقييمات الذاتية التي تجري في الإدارات عن طريق رصدها عن كثب والتفاعل بين الإدارات والمكاتب والوحدة المركزية للتقييم. فضلا عن ذلك، ينبغي إصدار مبادئ توجيهية مفصلة في وقت مبكر إلى جميع الإدارات، تشمل ممارسات التقييم الحالية والمنهجيات ومعايير الجودة؛

"٦٠" ينبغي استكمال النظم والقواعد والأدلة المتعلقة بتخطيط البرامج، والميزنة، والرصد والتقييم لإدماج التغييرات في ممارسات وضع الميزانية وتخطيط البرامج".

٤٣ - التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ث) '١٠ هي توصية مقبولة . وفيما يتعلق بالتوصية التالية ومفادها أن تقوم الإدارات المعنية بتحديد النواتج وتقديرها كميا على أساس مبادئ توجيهية ملائمة، تود الإدارة أن تشير إلى إيضاح سبق أن قدمته إلى المجلس ومفاده أن هذا الاقتراح يتعارض مع الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وقد حددت القاعدة ١٠٥-١ صراحة، الميزانية البرنامجية الموافق عليها بوصفها الإطار الذي يمكن الرجوع إليه لرصد التنفيذ.

٤٤ - وبالمثل، وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ث) '٣٠، فقد جرى إبلاغ المجلس بما أعربت عنه الإدارة من رأي مفاده أن التعليمات الصادرة فيما يتعلق بالإبلاغ عن أداء البرامج توفر مبادئ توجيهية كافية لمديري البرامج لكي يضعوا نظم الرصد الخاصة بهم. وتتضمن هذه التعليمات المعلومات الكمية والنوعية الأساسية اللازمة لرصد مسار التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك التعديلات المدخلة على البرنامج، والمشكلات التي واجهها، وعدد شهور العمل التي استغرقها الاضطلاع بالأنشطة المنجزة. وليس بالأمر المستصوب أو العملي وضع مبادئ توجيهية أخرى، إذ أن كل إدارة تقوم بتكييف أو التركيز على جوانب معينة من المعلومات الكمية والنوعية التي تحتاج إلى جمعها لتلبية احتياجاتها الخاصة. وفيما يتعلق بإنشاء قاعدة معلومات لنظم وإجراءات الرصد القائمة في جميع أنحاء المنظمة، فهي فكرة تبدو جديرة بالمتابعة. إلا أن فعالية مثل هذا النظام لا يمكن تأكيدها إلا عن طريق استعراضات الفحص التي تجري على أساس كل حالة على حدة. وتوافق الإدارة على توصية المجلس بأنه ينبغي لمكتب المراقبة الداخلية أن يمارس مهمته الرقابية بدرجة أكثر تواترا للتأكد من فعالية نظم المراقبة على الإدارات.

٤٥ - وتقبل الإدارة بالتوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ث) '٤٠.

٤٦ - وتوافق الإدارة على التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ث) '٥٠ وتلاحظ مع الارتياح أن توصية المجلس بشأن المبادئ التوجيهية تتماشى بدرجة وثيقة مع المبادئ التوجيهية التي اقترحها بشأن هذا الموضوع

مكتب المراقبة الداخلية في تقريره (A/51/88، المرفق)، والتي توخت إصدار مبادئ توجيهية لا تقتصر فقط على التقييم ولكن تشمل أيضا أنشطة المراقبة على مستوى الإدارات والمكاتب.

٤٧ - وستتخذ الإدارة التدابير المناسبة لتنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ١٠ (ث) '٦'.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٥ (A/51/5)، المجلد الأول، الفرع ثانيا.

- - - - -